في دراسة ميدانية متخصصة

العراق بحاجة الى اكثر من ١,٦ مليون وحدة سكنية

كريم الحمداني

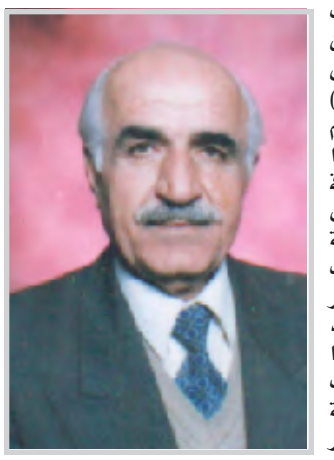

في دراسته الموسومة (تطلعات اتحاد رجال الاعمال العراقيين نحو توفير أسرع وافضل فرص العمل في بناء العراق الجديد) اكد الصناعي العراقي باسم جميل انطوان ان العراقيين عاشوا حالة من الاستقرار والأمان في اغلب مجالات الحياة من مأكل وملبس وسكن حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت الدولة تساهم بشكل أو بآخر في حل بعض مشاكل البلد الاقتصادية عندما تتفاقم ومنها موضوع السكن وبناء الوحدات السكنية اذ كان دور الدولة الرئيس في تلك المرحلة ينحصر بتوزيع الاراضي بين المواطنين ومنح القروض وبالاخص لموظفي الدولة وفي اكمال بعض مستلزمات البنى التحتية من ماء وكهرباء وتبليط والهاتف برغم قصور بعضها لانها كانت دون تخطيط مسبق متكامل الجوانب والابعاد، ولم يشعر المواطنون في بغداد أو بقية المحافظات بقلق كبير فيما يخص السكن وعليه فان قانون الايجار لسنة ١٩٧٩ لم يشرع قبل هذا التاريخ وذلك لان العرض كان اكثر من الطلب على السكن كما ان الايجارات كانت بدورها معتدلة ويعتمد تحديد بدلات الايجار على العرض والطلب ولايحتاج الى تدخل الدولة.

وبينت الدراسة انه على الرغم من ان وزارة التخطيط قد اعدت في منتصف عقد السبعينيات خطة طموحة بعيدة المدى لبناء الوحدات السكنية لتغطية حاجة العراق استهدفت بناء اكثر من مليونين ونصف المليون وحدة سكنية في عموم العراق خلال الاعوام ١٩٧٥-١٩٩٥ ولكن هذه الخطة اجهضت من قبل النظام السابق ولم تر النور بسبب عدم وجود التخصيصات اللازمة لها، وقد بدأت المشكلة تتفاقم عندما بدأت اسعار النفط بالارتفاع وازدادت دخول المواطنين اضافة الى تطور حياة الفرد العراقي برغم ارتفاع معدل الزيادة السكانية والتي بلغت ٣,٢٪ نتيجة عوامل عديدة.

واوضحت الدراسة ان ظاهرة التضخم النقدي التي اعاقت هذه العملية فضلاً عن الافتقار لمعادلة موضوعية بشأن توزيع المشاريع بين بغداد وبقية المحافظات نتيجة الكساد الاقتصادي والهجرة من المحافظات خصوصاً في الجنوب واقليم كردستان كما ان الحروب التي شهدها العراق والتوجه نحو عسكرة الاقتصاد العراقي اضطر النظام السابق الى ان يقتطع مبالغ كبيرة من حصة خطط التنمية القومية التي أعدت في حينها بهدف تخصيصها لمشاريع التصنيع العسكري والتوسع في الوحدات العسكرية وبناء المعسكرات وشراء الاسلحة بأضعاف اثمانها من السوق السوداء كل هذه النفقات على حساب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر، حيث انخفضت حصة قطاع التشييد من اجمالي الناتج القومي من نسبة ٦,٥٪ عام ١٩٨٩ الى ٠,٤٧٪ عام ١٩٩٦ وقد تفاقم هذا الوضع الخطر في سنوات الحصار بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٣ مما جعل الاسكان في العراق ينتقل من مرحلة العجز الى مشكلة ثم الى ازمة نتيجة التوقف شبه الشامل لمشاريع الاسكان الحكومي وبالتالي تعثر مشاريع صناعة مواد البناء والمواد الانشائية ذات العمالة عالية الكثافة خاصة ان مذكرة التفاهم MOUلم تشمل هذه المشاريع لغاية عام ٢٠٠٠ مما ادى الى هبوط قدره ٩٧,٥٪ في عدد الوحدات السكنية المنفذة بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٦,

واشارت الدراسة الى أن النظام السابق بدلاً من ان يعالج هذه الازمة بشكل جدي وتقديم الحلول والمعالجات العلمية بدأ العمل على اتخاذ الحلول العشوائية السياسية لشراء الذمم من خلال توزيع الاراضي على العسكريين والموالين للنظام ولمرات عديدة، حتى سجلت ازمة السكن رقماً لايصدق ففي ندوة الاسكان والتطور الحضري في العراق في عمان ٢٨-٢٠٠٤/٩/٣٠ التي عقدتها منظمة UN-HABITATسجلت الازمة عجزاً قدره ١,٦ مليون وحدة سكنية لغاية نهاية عام ٢٠٠٤ وبحساب الزيادة المئوية للسكان والبالغة ٣٪ اضافة الى عودة المهاجرين والمهجرين وحتى عام ٢٠١٢ يصل عدد سكان العراق الى ٣٤,٤ مليون نسمة سوف يحتاج العراق الى ٣,٤ مليون وحدة سكنية فاذا اخذنا بنظر الاعتبار هذه الزيادة التراكمية من الوحدات السكنية فما هو تصورنا للحاجة الى بناء وتشييد مصانع المواد البنائية والانشائية ذات العمالة العالية؟.

واكدت الدراسة ان التوجه نحو اقامة مشاريع لصناعة المواد الانشائية والبنائية والتوسع في المشاريع القائمة من سمنت وطابوق وثرمستون وبلوك وكاشي وسيراميك باشكاله وكاربونات الكالسيوم والجص وحجر التغليف والمرمر والزجاج والبلاستك والاصباغ والحديد ذات العمالة العالية فهو خير المعضلة البطالة التي يعانيها العراق، علماً ان هذه الصناعات تعتبر من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

واشار انطوان في دراسته الى أن الدورة السريعة التي ان تنعكس على الاقتصاد العراقي وعملية التوجه نحو بناء الوحدات السكنية واقامة الصناعات الانشائية لايمكن ان توفرها اية توجهات اقتصادية آخرى وتعمل بشكل اني وسريع على حل مشكلة البطالة التي قد تتجاوز ٥٠٪ على خلاف ماتؤكده الإحصاءات الرسمية وهي ٢٨٪ علماً ان نسبة التوقف في المشاريع الصناعية للقطاع الخاص اكثر من ٧٠٪ و ٣٠٪ تشتغل باقل من ٣٠٪ من طاقتها الانتاجية كمعدل عام.

الصناعات الانشائية تشكل ٤٠٪ من جهد القطاع الصناعي

وقدم الصناعي انطوان في دراسته جملة مقترحات للنهوض بمشاريع القطاع الخاص الانشائية وايجاد فرص عمل كبيرة من خلال التزاوج بين الصناعات البنائية والانشائية وبناء المجمعات السكانية وتوابعها من البنى التحتية وانعكاسها في ايجاد فرص العمل ذات التشغيل الكثيف خير علاج لمشكلة البطالة وتوفير الامن والاستقرار والقضاء على الارهاب الذي تعتبر البطالة اكبر مرتع له، كما ان من مزايا هذه الصناعات ان موادها الاولية متوفرة كلياً في مناطق العراق كافة مما يجعلها تساهم بدور فعال في توزيع قوى العمل بشكل متوازن في انحاء البلاد كما تعمل على الاستغناء عن استيراد المواد الاولية وبالتالي يمكن الاستفادة منها في فرص استثمار اخرى وتحقيق وفرة من العملة الاجنبية للبلد الذي هو بأمس الحاجة لها، كما ان هذه الصناعات سهلة التأسيس والانشاء وتتميز بسرعة اقامتها وتلبيتها لحاجة البلد اضافة لذلك فهي صناعات بسيطة وغير معقدة ويمكن تصنيع مكائنها محلياً مما يؤدي الى تحفيز عملية تشغيل معامل وورش تصنيع هذه المصانع وبذا تستوعب عمالة جديدة في مجال تصنيع هذه المكائن والمعدات، موضحاً ان الصناعات الانشائية تشكل قرابة ٤٠٪ من صناعات القطاع الصناعي وبذا سوف تنهض بهذه الصناعة نحو الامام وتعمل على دفع الصناعة في القطاع الخاص وبذلك تنعكس هذه الدورة الصناعية على القطاعات الاقتصادية الاخرى يضاف الى ذلك رخص اجور الايدي العاملة في العراق قياساً بالدول المجاورة وتوفر المواد الخام لهذه الصناعات في العراق يجعله اهلاً لكي يصدر هذه المنتجات من المواد الانشائية الى الدول المجاورة خاصة دول الخليج.

واشارت الدراسة الى ان الطاقة الانتاجية لجميع المشاريع المنتجة للمواد الانشائية القائمة في العراق سواء كانت على صعيد القطاع العام أم الخاص لاتلبي اكثر من ١٢٪ من حاجة البلد للمواد الانشائية في حالة بدء واستمرار عملية الاعمار لحل أزمة السكن، وقد اكدت الوثيقة الصادرة عن ندوة الاسكان والتطور الحضري في عمان ٢٠٠٤ في أحد بنودها ضرورة تطوير وتشجيع اقامة مشاريع الصناعات الانشائية والتوسع بها لغرض تلبية الحاجة الى استيعاب حركة العمران الواسعة التي ينبغي ان يقدم العراق عليها وبالذات اعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في هذه العملية بمشاركة الوزارات ذات الاختصاص ومنظمات الامم المتحدة المعنية بالمشكلة، ولغرض توضيح حجم العمالة اللازمة ومدى استيعاب الصناعات الانشائية وتوابعها للايدي العاملة العاطلة قدمت الدراسة نموذجاً لوحدة سكنية في العراق مستندة الى احصاءات ميدانية تقريبية برغم صعوبة اجراء مسح ميداني شامل، وتبلغ مساحة هذه الوحدة ١٣٣م٢ مشيدة على أرض بمساحة ٣٠٠م٢ كما قدرتها نماذج الهيئة العامة للاسكان تكفي لـ٥-٦ اشخاص علماً اننا لم نأخذ بنظر الاعتبار مايتبع هذه الزيادة السكانية من خدمات في مجال السياحة والزراعة وبناء المدارس والجامعات ودور الترفيه وماالى ذلك من خدمات اخرى من البنى التحتية وماتتطلبه من عمالة اضافية اذ يكون مجموع العمالة المطلوبة لبناء وحدة سكنية وتصنيع المواد الانشائية ١٧٥ عاملاً في اليوم ووحدة عمال البناء اللازمة ٤٢٢ عاملا يومياً يضاف لها خدمات البنى التحتية مع ملحقات تتطلب البناء واكمال نواقص ثانوية تضاف احتياط ٨٪ من العمالة وتعطل العمل بسبب الظروف الجوية والامنية يكون المجموع الكلي للعمالة اللازمة لبناء الوحدة السكنية ٦٦٧ عاملاً يومياً.

تلقى العراق ٤٪ فقط من تعهدات الدول المانحة

وتطرق مقدم الدراسة الى اهم المعوقات التي تواجه بناء المجمعات السكنية اذ لم تحظ مشاريع هذه المجمعات المقدمة من قبل وزارة الاسكان بأية اولوية بمؤتمر المانحين بمدريد عام ٢٠٠٣ والبالغة ملياري دولار لعام ٢٠٠٤ وكذلك منحة الكونغرس ولم تجر عملية تحويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والدول المانحة ومازالت مشاريع القطاع الخاص تعاني الامرين من عملية التحويل والدعم ومنح القروض برغم الوعود العديدة التي تلقاها اتحاد رجال الاعمال العراقيين بحجة سوء الاوضاع الامنية ومنها وبشكل خاص مشاريع انتاج المواد البنائية والانشائية كما ان المصارف المحلية والعالمية ليس لديها الصلاحيات والتسهيلات في منح القروض الميسرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وبفوائد معقولة تتناسب مع نسبة الارباح المتحققة للمشاريع في القطاع الصناعي وبضمانات المشروع نفسه وعدم اقدام الشركات العالمية الى التوجه نحو الاستثمار في العراق بشكل جدي برغم صدور قانون الاستثمار الاجنبي رقم ٣٩ في ٢٠٠٣/٩/٢١ والذي يوفر مزايا للمستثمر غير متوفرة في أي بلد من البلدان والدول المجاورة والتردد من قبل المسؤولين في اعتماد القرارات الحاسمة في كثير من القضايا الاقتصادية التي تهم القطاع الخاص برغم صدور التشريعات بذلك وضعف تأقلم الجهاز الاداري في الدولة العراقية الجديدة لاستيعاب عملية الانفتاح على القطاع الخاص وتفعيل دوره مما يتطلب اعادة تأهيل اجهزة الدولة للتطورات الجديدة وكذلك تأهيل القطاع الخاص الصناعي لاستيعاب دوره في العملية التنموية الحديثة ومسايرة عملية الخصخصة واستيعابها داخلياً كما ان المساعدات وماوصل منها من الدول المانحة لاغلب المقاولات اعطيت الى شركات اجنبية وكان حصيلة هذه الارباح ان هربت خارج العراق ولم تنعكس كاستثمارات على الاقتصاد العراقي في حين ترفع منظمات المجتمع المدني شعار (العراقي اولاً في عملية الاعمار) علماً ان ماتلقاه العراق من الدول المانحه لم يتجاوز اكثر من ٤٪ من تعهدات مؤتمر مدريد وصرفت اكثرها على القضايا الامنية

في الهم الاقتصادي

الخصخصة بين دعاتها والمشككين بأهدافها

حسام الساموك

لم تكن عمليات الخصخصة امراً غير مألوف عند العراقيين، فقد سبق لمجموعة كبيرة من المشروعات الصناعية ان تم ادراجها في برامج الخصخصة نهاية الثمانينيات مما اثار في حينه حفيظة العديد من المعنيين حين عدوها تخليا من النظام عن شعاراته الاشتراكية فضلا عن استهانته بثروة الشعب خلال بيع تلك المشروعات باثمان بخسة لعدد من المقربين اليه. وعندما نتناول موضوعة الخصخصة والمحاولات المحمومة التي يدفع نفر من القائمين على الامور لانتهاجها فلا بد من تبين متطلبات تطبيقها في ضوء المصلحة الوطنية وبما يخدم مسيرة العملية الاقتصادية فعلاً، وليس مجرد ترديد شعارات تسعى الى تنفيذها اطراف دولية وقوى سياسية واقتصادية بهدف تحقيق مصالحها على حساب ثرواتنا واقتصادياتنا الوطنية، بل على حساب افقار الشريحة الاكبر من شعبنا.

صحيح ان حالات الفساد القائمة في مشروعات القطاع العام احالت العديد من تلك المشروعات الى واقع يتعارض مع جدواها الاقتصادية اصلاً مما يتطلب معالجتها بالخصخصة أو ببرامج إصلاح تستهدف القضاء على حالات الفساد من دون التخلص بالضرورة من كل اشكال القطاع العام في مرافقنا الصناعية والانتاجية المختلفة.

ونعود لنؤكد ان الخصخصة قد تكون حالة لابد منها في تحقيق الجدوى الاقتصادية وبرامج الاصلاح وسلامة الاداء في نمط معين من المشاريع بعد دراستها واستخلاص مبرراتها لكن ليس بالضرورة ان تستحيل الى معول لتهديم كل مابنته تجربتنا الصناعية والزراعية وحتى الخدمية تنفيذا لرغبات هذه الجهة أو تلك، أو تلبية لمصالح هذه الفئة أو تلك ممن ترى في سطوة الاستثمارات الاجنبية مبتغاها ومصالحها الخاصة.

لقد اكدت العديد من الحلقات الدراسية، وخاصة الورشة التي اقامتها الملاكات النفطية في البصرة مؤخراً وبمشاركة جامعة البصرة ومراكز البحوث المتخصصة، بل بمؤازرة خبرات دولية استحالة تلاؤم دعوات الخصخصة وخاصة في المشاريع الستراتيجية الكبرى والصناعة النفطية في مقدمتها مع المصلحة الوطنية، وبالتالي لايمكن الاقدام عليها الابقرار من الشعب العرقي برمته، لأن مثل هذه التوجهات انما تخدم اهدافاً سياسية واقتصادية لقوى دولية تتعارض مع ارادة ومصالح العراقيين.

وحين نتناول مفردة الاصلاح الاقتصادي ومتطلبات اعتماد سياساتها فليست الخصخصة عنواناً وحيداً لبرامج الاصلاح اولاً، ومايتطلب خصخصته من مشاريع معينة وفق الضرورات الموضوعية والتقنية لايحتم تعميمه على كل مشاريع القطاع العام التي تم ايقاف العمل فيها عنوة وبقرارات جائرة يتم فرض برامج الخصخصة عليها كأمر واقع.

ولابد ان نتذكر، ونذكر الاخرين معاً، ان نسباً متقدمة من مشاريع الدول الصناعية الكبرى وحقولاً شتى من البرامج الاقتصادية فيها مازالت طليقة في اطار نشاطات القطاع العام فيها وليست الولايات المتحدة الامريكية حاملة لواء العولمة وفارضة الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية بمنأى عن ذلك، بل ينبغي ان نعيد الى الاذهان انها في طليعة من خرق قوانين منظمة التجارة التي تدعو اليها حين دانتها الهيئة الاستئنافية للمنظمة بشأن دعمها لمزارعي القطن الاميركيين خلافاً لقوانين التجارة الحرة!

لبنان يخفض توقعات النمو إلى ٢٪ ويسعى لمعالجة ديونه

أكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة تقليص لبنان توقعاته للنمو في العام الحالي إلى ٢٪ في أعقاب الهزة التي نجمت عن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الأسواق المالية المحلية.

وأوضح سلامة على هامش المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت أن ما حدث في لبنان خلال الشهرين التاليين لاغتيال الحريري أثر سلبيا على النمو الذي كان من المتوقع أن يبلغ ٦٪ العام الحالي مقارنة مع نسبة ٥٪ في العام الماضي.

ولكن سلامة أشار إلى حالة من التفاؤل وسط اللبنانيين عقب تزايد الاهتمام الخارجي وخاصة الغرب بالبلاد.

وأبدى نوعا من الحذر حول توقعات الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل، داعيا الحكومة للمضي قدما في إجراء إصلاحات مالية لتحجيم الدين العام المتزايد.

وأشار سلامة إلى أن سياسة المصرف تهدف إلى استقرار الأسعار وخصوصا أسعار الصرف، موضحا أن المصرف سيستمر في هذه السياسة لتتمكن البلاد من تجاوز الأزمات والضغوط التضخمية.

وحسب توقعات حاكم المصرف فإن التضخم سيبلغ في العام الحالي نسبة ٤٪ مماثلا لمستوياته في العام الماضي.

من جهته أكد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي تبني البلاد برنامج إصلاحات اقتصادية عاجلا بمساعدة المجتمع الدولي والدول العربية لمعالجة أزمة الدين العام في بلاده والذي يصل الى ٣٥,٥ مليار دولار.

الهند والصين تتبرعان بـ٤ ملايين دولار لصندوق الجنوب

أعلنت الهند عن التبرع بمبلغ مليوني دولار للصندوق الذي أنشئ بمبادرة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أثناء افتتاحه قمة الجنوب الثانية بالدوحة لمساعدة دول الجنوب.

وقال وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية شري إي أحمد إن الصين قدمت أيضا مبلغا مماثلا لصندوق التنمية والظروف الإنسانية، مشيرا إلى أن قطر سوف تقوم بوضع آلية عمل الصندوق.

وأشار إلى إعلان الهند سابقا مبادرة بتقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ مليار ونصف مليار دولار تستفيد منها الدول الأفريقية في شراء أدوية.

وأوضح أحمد في مؤتمر صحفي أنه أكد أمام القمة ضرورة دعم عملية التنمية كأساس لخطة عمل عالمية تهدف إلى دعم دور الأمم المتحدة.

ودعا إلى إرساء الديمقراطية وزيادة الشفافية بالنسبة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية.

وأشار أحمد إلى حاجة الدول الأقل نموا لوفاء الدول الغنية بالتزامها نحوها بتقديم ما يعادل ٠,٧٪ من إنتاجها المحلي الإجمالي للمساعدات الخارجية للدول النامية. وأكد أهمية التعاون بين دول الجنوب على المستوى الثنائي خاصة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

جولة استطلاعية في سوق النجف الكبير

يحيى الشرع

-تزخر مدينة النجف الاشرف بأسواقها الكبيرة والتراثية وتعدد انواعها لكونها في استقبال يومي لمئات الالاف من الزائرين.

الحدث الاقتصادي تجولت بين الاسواق واطلعت على حركة السوق التجارية وكانت محطتنا الاولى في السوق الكبير الذي يشهد زحاماً كبيراً من المتسوقين والزائرين اذ يقول السيد أسعد الشيخ (بزاز) ان حركة البيع والشراء قد شهدت تحركاً كبيراً بعد هدوء الاحداث وبيعنا اصبح الان اكثر من خلال استقرار الوضع الامني وتحديداً الاقمشة النسائية التي تعد اكثر مبيعاً عندنا من الرجالية وتصل اعداد الزبائن في اليوم بين ١٥-٢٠-٣٥ شخصاً وفي ايام العطل والاعياد يتضاعف العدد، لكنه شكا لنا من دخول الاقمشة غير المطابقة للمواصفات الفنية والتي تهدد حركة السوق بكثرتها ورخص ثمنها.

للسبح والاحجار الكريمة سوقها الخاص وروادها لجماليتها وموروثها الكبير اذ يقول السيد الحسيني (تاجر) شهدت تجارة هذه الاصناف في البضاعة تحسناً كبيراً في الفترة الاخيرة وعشاق وروّاد هذه الاحجار ليسوا من المجتمع النجفي فقط بل من انحاء العراق كافة وتصل اسعار الاحجار الكريمة والسبح الى ملايين الدنانير منها العقيق والالماس والياقوت والكرماني والزمرد ويتصاعد الاقبال على محالنا في المناسبات والاعياد.

الصاغة كان لهم رآي اخر اذ يقول عبد الكريم عبد السادة (صاحب محل للحلي والجواهر) لقد طرأ تحسن واضح في الاوضاع المعيشية لعامة الناس والطبقة الوسطى تحديداً لان غالبيتهم من الموظفين، وكان لذلك الاثر في زيادة رواج تجارتنا الذهبية فتشهد اقبالاً من المواطنين على اقتناء الحلي والجواهر والحمد لله فان حركة سوق الذهب رائجة اليوم بسبب تحسن الدخل وثبات الاسعار السائدة، محطتنا الاخيرة كانت في سوق المواد الغذائية الذي يعطي انطباعاً من النظرة الاولى على انه بخير وحركته مستمرة لكثرة المتسوقين من ابناء النجف أو الزائرين الذين يسعون لتأمين متطلباتهم اليومية يقول السيد كاظم حمودي تاجر للمواد الغذائية بالجملة) ان السحب على المواد الغذائية اصبح اليوم كبيراً اذ يتم يومياً ببيع اكثر من (٣٠) دزينة من المشروبات الغازية والعشرات من المواد الغذائية المعلبة كالبسكويت والحلويات والخضر المجففة والمياه المعقمة.. وان هناك تنافساً تجارياً بين التجار واصحاب المحال من خلال اغراءات الاسعار وجودة المواد مما شكل عاملاً مهماً في الاقبال، على تلك البضائع ونحن نهم بالخروج من السوق لفت انتباهنا كثرة الباعة المتجولين لانواع المواد الكهربائية والغذائية والكماليات ومختلف البضائع المتنوعة والاهم من هذا كله هو رخص اثمانها كما أشر ذلك تزاحم الناس على هذه (البسطيات).

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥